مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع حقوق المراهقين		الرقم
المصدر : الصباح	موقع الواب :		البلد العراق
	التاريخ 20-11-2012	العدد و [ص]:	

اثنا عشر تحدياً يواجه الطفل العراقي

بغداد ـ نجلاء الخالدي

اثنا عشر تحدياً تواجه الطفل العراقي حددتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وستخضعها الى الدراسة والتحليل بهدف تضمينها في التقرير النهائي لقانون "السياسة الوطنية لحماية الطفل العراقي" التي يجري الاعداد لها بالتنسيق والتعاون مع منظمة اليونسيف والاعلان عنها العام 2013 التعليم والنزاعات المسلحة وتزويج القاصرات الى جانب التسول وعمالة الاطفال وبيعهم والمتاجرة بهم مثلت ابرز التحديات، وعلى الرغم من التفاؤل الذي تبديه منظمات المجتمع المدني تجاه هذه الخطوات التي من شأنها ان تخفف معاناة اعداد كبيرة من الاطفال المحرومين من الحقوق التي اقرتها المنظمات الدولية المدافعة عنهم الا ان هذا التفاؤل يشوبه القلق ومرده عدم الثقة بالجهات المعنية بتنفيذ التزاماتها ووعودها التي تقطعها في كل مناسبة للطفل وابرزها يوم الطفل العالمي اذ سرعان ما تتحول هذه الوعود والبيانات الى حبر على ورق.

حبر على ورق

تعتقد المديرة التنفيذية لمنظمة المرأة والمستقبل ندى احمد الموصلي ان منظمات المجتمع المدني بذلت جهداً كبيراً خلال السنوات الماضية لمساعدة النساء والاطفال الذين واجهوا تحديات النزاعات المسلحة التي شهدتها البلاد وذلك من خلال توفير دور الايواء لليتامى منهم فضلاً عن ايجاد فرص عمل للامهات اللواتي وجدن انفسهن في مواجهة مع متطلبات المعيشة بعد ان فقدن المعيل في اعمال العنف إلى جانب ذلك اسهمت منظمات المجتمع المدني في ارساء الاسس للعديد من القوانين التي تحمي الطفل ومازالت تعمل من اجل ان ترى هذه القوانين النور بعد سنوات على اقرارها ولم تجد طريقها للتنفيذ لاسباب مختلفة، الامر الذي يعيق ايجاد الحلول للمشكلات التي تواجه الطفولة في العراق.

وتشير الموصلي الى ان اي جهد تبذله منظمات المجتمع المدني في هذا الشأن يعد ناقصاً وغير مكتمل اذا لم تسهم فيه الدولة فاليد الواحدة لا تصفق. الموصلي تأمل ان تنفذ المشاريع والقوانين التي يتحدث عنها المسؤولين في كل عام يحتفل فيه بيوم الطفل العالمي وان لا تبقى هذه القوانين والتشريعات حبراً على ورق. مشيرة الى ان الاطفال الذين هم مستقبل اي بلاد تطمح الى التقدم في مختلف الميادين يستحقون ان ندعمهم ونقدم افضل وسائل الرعاية والاهتمام لهم لاسيما ان العراق بلد غني، لذا يجب ان ينعم اطفاله بمستوى معيشي وصحي ونفسي لائق.

تحديان خطيران

وتحذر الناشطة المدنية ومديرة روضة وحضانة براعم المستقبل الخيرية ايمان كامل رشيد من تحديين خطيرين يواجهان مسقبل الطفل العراقي في هذه المرحلة هما اليتم والتسرب من المدرسة وكلاهما مرتبطان ببعض حيث ان اعداداً كبيرة من الاطفال العراقيين فقدوا المعيل خلال احداث العنف المؤسفة التي شهدتها البلاد في السنوات الماضية وهو على الاغلب الاب الامر الذي اضطرهم الى دخول ساحة العمل في سن مبكرة وترك مقاعد الدراسة. وعلى الرغم من غياب قاعدة بيانات تحصي عدد المتسربين من الدراسة او الاطفال الذين لم يلتحقوا بالاساس بالمدرسة، الا ان المعلومات المتوفرة لدينا تشير الى تزايد اعدادهم في المجتمع ما ينبىء بمستقبل مجهول لهؤلاء الاطفال الذين تركوا مقاعد الدراسة وزجوا في اعمال شاقة لا تتناسب مع اعمارهم وقدراتهم الجسدية. وتحذر رشيد من استمرار هذه الظاهرة التي تنعكس تداعياتها الخطيرة على مستقبلهم، ذلك لان غياب الرقيب على الطفل العامل اثناء قضائه وقتا طويلاً خارج المنزل يعرضه لشتى انواع الاعتداءات الجسدية والنفسية من قبل مرؤوسيه في العمل الى جانب تقليده لسلوكيات خطيرة يمارسها الكبار كالتدخين وشرب الكحول وحتى تناول المواد المخدرة.

اشراف واطلاع

تقول الناشطة المدنية نور طه ان وضع سياسة وطنية للطفل العراقي من شأنها ان تحسن واقع الطفولة وتخلق جيلاً جديداً يمكن ان يسهم في بناء العراق الجديد لاسيما ان الدولة بامكانياتها الكبيرة قادرة ان توفر كل الدعم اللازم لانجاح هذه السياسة، وتأمل نور ان يكون لمنظمات المجتمع المدني دور في الاشراف والاطلاع على تنفيذها لاسيما انها عملت لفترات طويلة وفي ظروف صعبة للغاية على تحسين واقع الاطفال لاسيما الايتام والفقراء على الرغم من ضعف قدراتها المادية.

وتشاطرها الرأي زميلتها الناشطة المدنية سارة نضال التي تعمل بصفة طوعية كمعلمة في احدى رياض الاطفال الخيرية مشيرة الى ان توفر النوايا الحسنة لدى القائمين على هذا المشروع سيعزز عامل انجاحه بلا شك وسيكون دور منظمات المجتمع المدني فاعلاً بكل تأكيد من اجل ان يسهم هذا المشروع الكبير بايجاد الحلول الحقيقية للتحديات الخطيرة التي تواجه الطفولة في العراق كما سيخف الحمل والمسؤولية عن كاهل العديد من النساء الارامل والمطلقات لاسيما الشابات منهن اللواتي لديهن اطفال بحاجة الى الرعاية والدعم.

ولفتت نضال الى خطورة استغلال الاطفال في اعمال التسول في الشوارع اذ يجب ان يكون هناك قانون صارم يعاقب من يستغل الاطفال في عصابات التسول الى جانب حمايتهم من بعض ضعاف النفوس الذين يتاجرون بهم وهي ظاهرة طفت مؤخراً على السطح ولم ننتبه اليها الا مؤخراً.

سياسة لحماية الطفل

مديرة هيئة رعاية الطفولة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الدكتورة عبير مهدي الجلبي ذكرت ان العام 2013 سيشهد اقرار السياسة الوطنية لحماية الطفل في العراق مؤكدة ان القانون سيكون مظلة أمان لحماية الطفل العراقي. مشيرة الى ان الهيئة مررت ورقة التقرير التحليلي للتحديات التي تواجه الطفولة الذي اعدته بالتعاون والتنسيق مع منظمة اليونسيف الى اغلب الجهات التي لها علاقة بواقع الطفولة في العراق مثل لجنة الاسرة والطفولة في مجلس النواب ومجلس محافظة بغداد فضلا عن هيئات الطفولة ومنظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حقوقهم وهي بانتظار الاراء والمقترحات التي يرونها مناسبة لاضافتها الى التقرير النهائي.

واوضحت ان على منظمات المجتمع المدني التفاؤل بهذا المشروع لان الوزارة بذلت جهدا استثنائياً من اجل انجاحه لانها تضع املاً كبيرا في ان يجد هذا المشروع الوطني حلاً لاثني عشر تحدياً تواجه مستقبل الطفولة ومن بين هذه التحديات التعليم والنزاعات المسلحة وتزويج الصغيرات الى جانب التسول وعمالة الاطفال. غير ان الجلبي نوهت الى ان المشروع الذي تبنته هيئة رعاية الطفولة قد لا يجد حلاً لمشكلة عمالة الاطفال وهي ظاهرة شائعة اليوم في المجتمع العراقي اذا لايمكن ان يلزم اي قانون الطفل من ان يعيل عائلته ويكمن حل هذه المشكلة عن طريق قوانين محاربة الفقر في البلاد.

واوضحت الجلبي:ان قانون السياسة الوطنية لحماية الطفل سيعمل على تطبيق مبادئ اتفاقية حقوق الطفل والالتزام بتنفيذها من خلال توقيع بروتوكولين ملحقين بالاتفاقية المذكورة المتعلقة ببيع

الاطفال واستغلالهم في الاغراض الاباحية والبغاء واشراكهم في النزاعات المسلحة مشيرة الى ان هيئة رعاية الطفولة عازمة على رسم سياسات جديدة تليق باطفال العراق وتزيل عن كواهلهم سنوات الحرمان والظلم الذي تعرضوا له خلال العقود الماضية خاصة وان برامج هيئة رعاية الطفولة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تلقى كل الدعم والاسناد من الحكومة ومنظمة اليونسيف.